

بعد عام ونصف في سجون الإمارات: الغموض يحيط بمصير عبدالرحمن يوسف القرضاوي



الأحد 19 يوليو 2026 03:30 م

بعد مرور عام ونصف على تسليم الشاعر والكاتب المصري التركي عبدالرحمن يوسف القرضاوي إلى دولة الإمارات، لا تزال قضيته تثير موجة متصاعدة من المطالبات الحقوقية الدولية، في ظل استمرار الغموض بشأن مكان احتجازه ووضع القانوني والصحي، وغياب أي إعلان رسمي من السلطات الإماراتية عن التهم الموجهة إليه أو طبيعة الإجراءات القضائية التي يخضع لها.

وتحول ملف نجل العلامة الراحل الدكتور يوسف القرضاوي إلى واحدة من أبرز القضايا الحقوقية المثيرة للجدل في المنطقة، بعدما اعتبرت منظمات حقوقية أن ما تعرض له يمثل نموذجًا لعمليات الترحيل القسري والاستهداف العابر للحدود بحق المعارضين السياسيين وأصحاب الرأي.

عام ونصف من الغياب

منذ العاشر من يناير 2025، تاريخ تسليم عبدالرحمن يوسف القرضاوي من لبنان إلى الإمارات، لم تعلن السلطات الإماراتية بصورة رسمية مكان احتجازه أو وضعه القانوني، بينما تؤكد أسرته أنها لا تزال تجهل مصيره، وسط استمرار انقطاع التواصل معه لفترات طويلة.

وتقول منظمات حقوقية إن الشاعر المصري التركي يعيش في ظروف احتجاز غامضة، مشيرة إلى أن عائلته ومحاميه لم يتمكنوا من التواصل معه بصورة منتظمة، الأمر الذي يزيد المخاوف بشأن سلامته الجسدية والنفسية، خاصة مع الحديث عن احتجازه في ظروف عزلة عن العالم الخارجي.

وفي أحدث التحركات، أكد "مركز مناصرة معتقلي الإمارات" أن الغموض ما زال يحيط بمصير عبدالرحمن يوسف بعد مرور عام ونصف على اختفائه، مع استمرار غياب أي معلومات رسمية بشأن مكان وجوده أو حالته القانونية، داعيًا إلى الكشف الفوري عن مصيره.

مناشادات حقوقية متواصلة

وتواصل منظمات حقوقية عربية ودولية إصدار بيانات تطالب السلطات الإماراتية بالكشف عن مكان احتجاز عبدالرحمن يوسف، وتمكينه من التواصل مع أسرته ومحاميه، وضمان حصوله على محاكمة عادلة إذا كانت هناك اتهامات رسمية موجهة إليه.

وأكدت منظمة "عدالة لحقوق الإنسان" أن القضية تمثل، من وجهة نظرها، مثالاً على استخدام إجراءات التسليم والترحيل لمعاقبة أصحاب الرأي، مطالبة بالإفراج عنه وإعادةه إلى تركيا التي يحمل جنسيته، مع احترام كافة الضمانات القانونية المنصوص عليها في المواثيق الدولية.

كما شددت المنظمة على ضرورة تمكين أسرته ومحاميه من زيارته بصورة منتظمة، وضمان عدم تعرضه للتعذيب أو سوء المعاملة أو الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي.

كيف بدأت القضية؟

تعود بداية الأزمة إلى أواخر ديسمبر 2024، عندما أوقفت السلطات اللبنانية عبدالرحمن يوسف أثناء عبوره من دمشق إلى بيروت، استجابة لطلبات ملاحقة صادرة من كل من الإمارات ومصر

وبحسب روايات حقوقية، فإن طلبات الملاحقة ارتبطت بمواقف سياسية وانتقادات وجهها القرضاوي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بينما كانت القاهرة تستند أيضًا إلى أحكام غيايية سبق أن صدرت بحقه في قضايا تعتبرها منظمات حقوقية ذات طابع سياسي

ورغم الاعتراضات القانونية والحقوقية، قامت السلطات اللبنانية في كانون الثاني/يناير 2025 بترحيله إلى الإمارات، وهو القرار الذي أثار انتقادات واسعة من منظمات حقوق الإنسان التي اعتبرت أن عملية التسليم تمت رغم وجود مخاطر تتعلق باحتمال تعرضه لانتهاكات جسيمة

ويرى عدد من المراقبين أن مقطع الفيديو الذي نشره عبدالرحمن يوسف من المسجد الأموي في دمشق، والذي تضمن انتقادات لسياسات عدد من الدول العربية، كان أحد أبرز الأسباب التي دفعت إلى تصاعد الأزمة

لقاءات محدودة وغموض مستمر

ورغم السماح لعائلته ومحاميه بإجراء لقاءين قصيرين معه خلال عام 2025، فإن تلك اللقاءات لم تستمر سوى دقائق معدودة، ولم يتبعها أي تواصل منتظم أو إعلان رسمي عن مكان احتجازه أو طبيعة القضية المنظورة بحقه

وتقول أسرته إن القلق يتزايد مع استمرار عزله عن العالم الخارجي، ومنعه من التواصل مع أبنائه أو تلقي زيارات دورية، في ظل عدم وضوح الإجراءات القانونية المتخذة بحقه

شاعر الثورة

يعد عبدالرحمن يوسف القرضاوي أحد أبرز الشعراء والكتاب الذين ارتبطت أسماؤهم بالحراك السياسي المصري خلال العقدين الماضيين

ولد في قطر عام 1970، وهو نجل العلامة الراحل الدكتور يوسف القرضاوي، ودرس الشريعة الإسلامية، قبل أن يتجه إلى الشعر والصحافة والعمل الثقافي

واشتهر بلقب "شاعر الثورة" بعد مشاركته في فعاليات ثورة 25 يناير 2011، كما عرف بمواقفه المعارضة لعدد من الأنظمة السياسية في المنطقة، وتنقل بين القاهرة والدوحة ثم إسطنبول بعد عام 2013.

وأصدر عدة دواوين شعرية من بينها "نزيف الحروف" و"أمام المرأة" و"اكتب تاريخًا آخر"، كما عمل في عدد من الصحف المصرية

ملاحقات وأحكام

شهدت السنوات الماضية صدور عدة أحكام غيايية بحق عبدالرحمن يوسف في مصر، تضمنت قضايا تتعلق بنشر أخبار كاذبة وإهانة القضاء، إلى جانب إدراجة ضمن قوائم الإرهاب وفق قرارات رسمية، وهي إجراءات تعتبرها منظمات حقوقية ذات دوافع سياسية، بينما تؤكد السلطات المصرية أنها تستند إلى أحكام قضائية

انتقادات حقوقية للإمارات

وتؤكد شخصيات حقوقية أن استمرار احتجاز عبدالرحمن يوسف دون إعلان رسمي عن مكان وجوده يثير تساؤلات قانونية واسعة

ويرى نائب رئيس المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان الدكتور معتز الفجيري أن استمرار اختفائه يمثل، بحسب تقديره، انتهاكًا خطيرًا ويبيح برسالة تخويف للمعارضين السياسيين في المنطقة

في المقابل، يشير حقوقيون إلى أن الضغوط الدولية الممارسة على الإمارات ما تزال محدودة مقارنة بحجم القضية، معتبرين أن ذلك ساهم في استمرار الغموض المحيط بملفه

كما اعتبر مدير منظمة "عدالة لحقوق الإنسان" محمود جابر أن القضية تعكس نمطًا متصاعدًا من التعاون الأمني العابر للحدود لاستهداف المعارضين السياسيين، مشيرًا إلى أن منظمته شاركت ضمن تحالف حقوقي قدم شكاوى وبيانات وتحركات دولية للمطالبة بالكشف عن مصيره

جدل قانوني حول عملية التسليم

أثارت عملية ترحيل عبدالرحمن يوسف من لبنان إلى الإمارات نقاشًا قانونيًا واسعًا، إذ يقول حقوقيون إنه لا توجد معاهدة تسليم مجرمين بين البلدين، كما يعتبرون أن القضية تتعلق بحرية التعبير أكثر من ارتباطها بجرائم جنائية

ويؤكد محامون دوليون يتابعون الملف أن إجراءات التسليم تخالف، من وجهة نظرهم، مبدأ عدم الإعادة القسرية المنصوص عليه في اتفاقية مناهضة التعذيب، والذي يمنع نقل أي شخص إلى دولة قد يتعرض فيها لخطر التعذيب أو سوء المعاملة

كما يلفتون إلى أن استمرار عدم الإعلان عن مكان احتجازه أو التهم المنسوبة إليه يزيد المخاوف من تعرضه للإخفاء القسري

سجل حقوقي محل انتقاد

وتربط منظمات حقوقية قضية عبدالرحمن يوسف بانتقادات أوسع توجهها للإمارات بشأن أوضاع حقوق الإنسان، مشيرة إلى تقارير سابقة تناولت الاعتقال التعسفي، والمحاكمات المتعلقة بأمن الدولة، وقيود حرية التعبير

وتشير تلك المنظمات إلى قضايا معارضين وناشطين بارزين، معتبرة أن استمرار الغموض في ملف القرضاوي يعزز المخاوف من تكرار أنماط مشابهة من الانتهاكات، بينما تنفي السلطات الإماراتية عادة الاتهامات المتعلقة بوجود انتهاكات ممنهجة، وتؤكد التزامها بتطبيق القانون

وتخشى أسرة عبدالرحمن يوسف ومنظمات حقوقية من استمرار احتجازه لفترة أطول دون حسم وضعه القانوني، كما تبدي قلقًا من احتمال نقله إلى دولة أخرى أو تعرضه لمحاكمة غير معلنة